### على طاولة "المدى" المستديرة

# مناقشة التشريعات القانونية الخاصة بحقوق وحرية المؤلفين والكتاب والفنانين

## سبتي الهيتي: كأني به يقول أن الدستور أضاف الى بؤس المثقف العراقي بؤسا آخر
## حسن كريم عاتي: تبقى الثقافة تصطدم مع الحكومات

جمال كريم

أقامت مؤسسة "المدى" للاعلام والثقافة والفنون، ندوة عن التشريعات القانونية المتعلقة بحقوق المؤلفين والكتاب والفنانين وكذلك حماية حقهم في الرأي والتعبير، وشارك في الندوة عدد من الادباء والفنانين والحقوقيين، عن الجانب القانوني تحدث الكاتب والقانوني حسن كريم عاتي مقدما نبذة تأريخية عن قانون حماية حقوق المؤلف قائلا: ان الجانب التشريعي بحقوق المؤلفين والكتاب والفنانين، قد مر بمراحل عدة ولم تكن أي منها

سبتي الهيتي

حسن عاتي

ذات فائدة حقيقية للكتاب والمؤلفين وذلك لعدة أسباب، التشريع الاول الذي ورثته الدولة العراقية من الدولة العثمانية شرع في نهاية القرن التاسع عشر واستمر العمل به لفترات طويلة جدا، التشريع الاخر الذي جاء بعد ستين عاما تقريبا، وهو قانون رقم (٣) لسنة ١٩٧١ وسمي في حينه، قانون حماية حق المؤلف وجاء أيضا نتيجة وضع وظرف خاصين تم تشريعه، ولقد استمر هذا القانون لحد عام ٢٠٠٣و بعد التغيير السياسي في العراق، لم يحدث أن شرع أي قانون وانما السلطة المدنية في حينها أجرت تعديلات على القانون الانف الذكر، لكن هل تحصر حقوق المؤلف بهذا القانون؟ هذا سؤال حيوي جدا وأرى أنه يستحق الاثارة، اذا نحن لاحظنا التسمية العامة سواء كان موجودا في دول الجوار أو بلدان أخرى تعتمد تسمية أخرى هي ليست قانون حماية حقوق المؤلف وانما قانون حماية الحقوق الفكرية، والحقوق الفكرية بطبيعتها هي أوسع مدى، يعني من حق المؤلف من بينها، هناك تجربة أخرى حاولت المنظمة العربية للثقافة والعلوم، أيضا أن تجريها، في نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين بتشريع قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، لكنها لم تفلح لحد الان وكان نموذجا جيدا وقد شارك العراق فيه و ساهم بشكل فعال.

وأوضح عاتي: ان واحدا من العيوب التي تواجهنا في تناول هذا الحق وحمايته هو تعدد التشريعات في مجالات اخرى غير مجال حق المؤلف المنصوص عليه في القانون رقم (٣)، من بينها حقوق براءة الاختراع مثلا، الذي هو في الحقيقة من بين الحقوق الفكرية،هناك يوجد قانون نقابة المحامين وقانون نقابة الصحفيين، وهناك قانون اتحاد الادباء، ان الجانب الاساسي الذي أعتقده أكثر حيوية في مجال تناول تأريخ هذا القانون والذي لحد الآن أنا في حدود تأريخه، علينا أن نجمع للوصول الى منظومة تشريعية واحدة أو مجموعة تشريعية واحدة، بحيث نتمكن من خلالها تناول الحقوق الفكرية العامة ومن بينها قانون حق المؤلف.

لقد حدثت تجربة اخرى في الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥، وتم تناولها في المادة ٣٥ والتي ارى أنها غير كافية مع هذا الحق، لذلك بقيت عائمة.

وداخل مقرر الندوة عاتي ليذكره بالمادة ٣٤في ثالثاً والتي تنص: تشجع الدولة البحث العلمي للاغراض السلمية بما يخدم الانسانية، وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

### المادة ٣٥ من الدستور جاء اكثر وضوحا

وأضاف المقرر موضحا: ان المادة ٣٥ من الدستور جاءت اكثر وضوحا ومباشرة من المادة السابقة والتي تنص: ترعى الدولة النشاطات والمؤسسات الثقافية، بما يتناسب مع تأريخ العراق الحضاري والثقافي وتحرص على اعتماد توجهات ثقافية عراقية اصيلة.

عاد الكاتب والحقوقي حسن كريم عاتي ليقول: اذا عدنا الى الفقرة الاولى والثانية من المادة ٣٤ سنجد انهما لاتتناولان الثقافة، وانما تتناولان التعليم ومجانيته باعتباره حقا لكل العراقيين، في حين ان المادة ٣٥ هي اكثر اتصالا بموضوعنا، وبخاصة اذا ركزنا على حق الملكية وتوسعنا في هذا الجانب، اذ بامكانك الرجوع الى المواد التي قبلها والتي تناولت هذا الحق والذي كفله القانون، وباعتبار النتاج الفكري هو ملكية، اذن هو مكفول ضمن هذه الحدود لكن الذي نتحدث عنه، هو مختلف من حيث النوع، يعني عندما نتحدث عن الملكية وبالتحديد الملكية الخاصة، سواء كانت العقارية أو المنقولة، فأننا نتحدث عن منظومة تشريعية مختلفة عما نتناوله في ندوتنا لهذا اليوم، لكن المادة ٣٥ هي المادة الاهم لانها تناولت تحديدا الثقافة، وممكن مقارنتها بالمادة ٣٦ التي تناولت الرياضة، اذن المادة ٣٥ هي المادة المتخصصة بالدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ التي تناولت الثقافة، ولدي عليها ملاحظات كثيرة، الملاحظة الاولى، جاءت المادة من ناحية التشريع في الساعات الاخيرة من التعديلات قبل الاستفتاء ، بمعنى أنها جاءت مستعجلة، الحالة الاخرى، وردت هي ضمن الفرع الثاني بالباب الثاني، والتي هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا الفرع مكون من ١٤ مادة، تناول ١٣ موضوعا، منها تسعة موضوعات، يؤكد الدستور بأن تنظم بقانون، بينما الثقافة والرياضة والاسرة والبيئة لم تنظم بقانون، بل الانكى من ذلك، اذا قارنا هذه المادة، بالمادة ٣٦، يعني مادة الرياضة والتي تنص:ممارسة الرياضة حق لكل عراقي، وعلى الدولة تشجيع أنشطتها ورعايتها، وتوفير مستلزماتها.

ويؤكد عاتي: ان المادة ٣٦ جعلت من الرياضة على الحكومة واجبا على الدولة، وأوجبت على الحكومة التشجيع والرعاية، بل الافضل في هذا الجانب، هو انها الزمتها بتوفير المستلزمات، هذا في الرياضة، بينما لو نعود الى المادة ٣٥ المتعلقة بالثقافة، التي تقول ترعى الدولة، لكنها في الوقت ذاته أوجدت اشتراطات، هي مضرة بالثقافة، منها، بما يتناسب مع تأريخ العراق الحضاري والثقافي، وهذا شرط للثقافة بما يتناسب مع هذا الارث وهذا قيد، والقيد الثاني حرصها على اعتماد توجهات ثقافية عراقية أصيلة، وهذا قيد آخر، ما ورد ضمن النص وكأنه من مميزات الثقافة، وهو في الحقيقة جانب مضر جدا، بل هو يتناقض اصلا مع مواد قانونية موجودة في الدستور لكن أين تناقضه؟، فلو لاحظنا هذين المؤشرين سنجد أنهما لايمثلان اعتماد الثقافة، بل يشيان بخشية منها وارباك في التعامل معها تشريعيا، فلو كان المشرع يبغي تحقيق جوانب ايجابية للثقافة لكان اعتمد الصيغة نفسها التي اعتمدها مع ممارسة الرياضة، في الوجوب على الدولة توفير مستلزماتها ورعايتها، بينما حين تناول الثقافة، تناولها يشكل مشوه، وكان بالامكان اعتماد الصيغة نفسها التي اعتمدها في ممارسة الرياضة كما في المادة ٣٦ من الدستور، فيكون على الدولة الاعتراف بحق المثقف فيما اذا كانت الصيغة القانونية للمادة ٣٥، هي مماثلة للصيغة القانونية للمادة ٣٦ التي تتصل بالرياضة، و يكون عليها، ايضا رعايتها والتشجيع عليها وتوفير مستلزماتها، غير أن الرياضة بطبيعتها لا تشكل خوفا للحكومات لذلك جاء التعاون مع الرياضة بكثير من الانفتاح بينما الثقافة هي مكمن الخطر بالنسبة للحكومات لذلك جاءت القيود فيها بما يوحي لرعايتها....وعلق الزميل مقرر الندوة بالقول: استاذ حسن نحن نعرف أن الثقافة تشكل خطرا يهدد وجود الحكومات والسلطات في ظل انظمة شمولية، لكن انا لا اعتقد عندما تكون هناك تعددية وهناك نظام سياسي ديمقراطي، الثقافة لا تهدد، الثقافة ستكون جزءاً من هذه العملية السياسية الجديدة جزءاً من هذا النظام الديمقراطي الجديد، ففي ظل وجود تعددية سياسية وتعددية رأي وحرية فكر، اعتقد أن الثقافة ستغذي أو ربما تغاير أو تنتقد ولها ارهاصات في ذلك.

### الثقافة في الانظمة الديمقراطية تمتلك وظيفة اخرى

وعقب عاتي موضحا: من الناحية النظرية، من حيث التوجه العام هذاكلام صحيح،اذ من المؤكد أن الثقافة هي ضد مفهوم الاستبداد، ومن المؤكد أيضا أنها تشكل وعياً، لذلك في الانظمة الاستبدادية يكون الصراع معها مباشرا فتجدها اما ان تقاد لوعي الحكومات بالصراعاو ان تقف بالضد، في الانظمة الاستبدادية تقاد وتبقى الثقافة المضادة هي تحت السطح لا تطفو لكن الثقافة بالانظمة الديمقراطية تمتلك وظيفة اخرى هي وظيفة المغايرة التي تصدم الحكومات، المشكلة الاكبر دائما بالانظمة سواء كانت ديمقراطية او استبدادية هي السلطة التنفيذية التي قد تستفحل وتتحول الى سرطان بالانظمة الاستبدادية فهي تحاول ان تسطو على صلاحيات السلطات اما بالنظام الديمقراطي المشكلة الاكبر هي السلطة التنفيذية ان لم تكن مقيدة بقانون لذلك ما يحدث ضمن هذا الدستور هو محاولة لتوقي الثقافة في حالة وهي يعني ايجاد ما يبدو رعاية لها لكنه في حقيقة الامر قيد ونلاحظ وهذا ما يدلل على انه ليست هناك رؤية واحد رؤية تشريعية في صيغ الدستور الواحد بحيث هناك تناقضات كثيرة في هذا الجانب اذا رجعنا الى المادة ٣٧ ثانيا التي تتكفل بموجبها الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني وهو عام وهو حق من حقوق بينما حرص الدولة ضمن المادة ٣٥ على اعتماد توجهات ثقافية عراقية اصيلة هو قيد بينما هذه الفقرة التي هي ثانيا بالمادة ٣٧ هي مطلقة والمطلق يجري على الاطلاق لا يمكن تقييده بل المادة ٣٥ التي اشترطت هذه التوجيهات يوجد تناقض ايضا مع المادة ٣٨ بالدستور والتي بموجبها تكفلت الدولة حرية التعبير عن الرأي بكل بساطة حرية التعبير تتناقض مع طبيعة التوجهات التي وجدت حصرا بمادة ثقافة ٣٥ اذا كل الشيء ممكن ان تكون حرا فيه، لكن حين تتناول الثقافة توجد هذه الاشتراطات التي تشكل قيدا هذا في جانب الحقوق لكن هناك جوانب اخرى اذا رجعنا بالنسبة للثقافة، ان التفكير على انه الثقافة تبقى سائدة ضمن المادة ٣٥ بالدستور دون ان تلزم السلطة التشريعية بايجاد تشريعي ونضجت بالفترة الاخيرة الكثير من الافكار من ضمنها اعادة تشريع قانون حماية الحقوق الفكرية من ضمنها تشكيل مجلس ثقافة اعلى مثل هذه المنظومات هل هي من فراغ ام تستند الى قانون واذا استندت الى قانون بأي قانون تستند واذا كان ذاك القانون فعلا موجودا هل يستند للدستور ام لا هذه تساؤلات علينا ان نثيرها الآن، انا احاول اختصر.

وداخل المقرر بالقول: استاذ حسن، بلا شك تكون مرجعية هذا القانون مرجعية دستورية.

وواصل عاتي حديثه: اذا رغبنا ان نستكمل الصورة حرية التعبير وتكافؤ الفرص من بين القوانين الضرورية التي تتصل بالحقوق المدنية التي تكفلت بها وزارة حقوق الانسان، طبعا مشروع القانون قدم خلال الفترة التي مضت وتمت قراءته قراءة اولية في البرلمان واحيل الى اللجنة الفرعية بحقوق الانسان وتنتظر القراءة الثانية نلاحظ حرية التعبير ترتبط بكثير من الجوانب من بينها الجانب الثقافي والاعلامي.

وأوضح مقرر الندوة قائلا: اعتقد هذا اولا من المادة ٣٨حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، وسائل التعبيرلكل من الرسام والمسرحي والقاص والشاعر والنحات ونريد ان نسير بهذا لاتجاه.

وذكر عاتي قائلا: يوجد كثير من الجوانب التشريعية علينا ان ننظرها بدقة يعني مثلا نتناول حرية السفر أو السكن أونتناول حرية التنقل وحرية العمل.

وعقب المقرر بالقول: استاذ حسن، هو يقول حرية التعبير عن الراي بكل الوسائل. يعني بما في ذلك وسائل الفنون الجميلة والاداب والعلوم والفلسفات وما الى ذلك.

وأجاب عاتي: بكل تأكيد هذا ضمن اطلاقه، وماتحدثت عنه صحيح ومعقول، لكن الم يكن ذلك اولى ان تكون ضمن المادة التي تناولت الثقافة الم يكن اولى ان تكون مثل هذه الحرية هي اصلا ضمن مادة الثقافة لم هذا القيد ان يوضع على مادة الثقافة القيدان اللذان تحدثنا عنهما،اعني ترعى الدولة ضمن شروط بما يتناسب مع تأريخ العراق الحضاري والثقافي، في الحقيقة لو حسم تاريخ العراق الحضاري منذ ان تشكل الى الآن لما كفت خزينة الدولة ان ترعى هذا الجانب ولو اخذ الجانب الاخر، فيما يخص التوجهات العراقية الاصيلة، لكن من يحدد على انها توجهات عراقية اصيلة مع تداخل كبير للثقافات.

وعلق المقرر بالقول: انا افهم من كلامك انت مع رعاية الدولة للثقافة والفنون وما الى ذلك بلا اشتراطات.

وأوضح عاتي:من المؤكد نعم ولكن ليس الدولة وانما الدستور تحديدا.

بدأ المحاور الشاعر سبتي الهيتي قائلا: ان الافاضة التي تفضل بها الزميل كريم حسن عاتي وهو من الملمين حقيقة بهذا القانون أوالتشريعات المتعلقة بحقوق المؤلف الثقافية والادبية والفنية، وهذه الافاضة في الحقيقة أشار فيها الى نقطة مهمة جدا وردت في الدستور العراقي، وكأني به يقول أن الدستور العراقي قد اضاف الى بؤس المثقف العراقي بؤسا آخر عندما أغمط أو حاول ان لا يلبي كل رغباته وحقوقه، ففي مسالة حقوق المؤلف التي أشار اليها والتي هي موجودة ضمن تشريعات، لم يشر الى ضرورة ايجاد قانون حماية حقوق المؤلف...

# مشروع الحداثة العربية .. الحائط والحجر

علي حسن الفواز

يقول البعض ان مشروع الحداثة قد فشل في حياتنا العربية واصبح نوعا من .الاستعراض.. وحمل المثقفون العرب احلامهم وترياقهم ويمموا وجوههم صوب الغرب بحثا عن فضاءات او مختبرات تعينهم على تنفيذ برنامجهم الحداثوي ! حد ان الهجرات العربية الى الغرب اضحت تهدد الغرب ذاته في جسده الانثربولوجي والعقائدي والجيني !وباتت سلالات العائلة الغربية القديمة مهددة بالانقراض لان الجنس العربي بفحولته التقليدية فرض قانونه في الخصب وفي اثارة النعرات الجنسية في المجتمع الغربي البارد والمطمئن الى نظام الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة والسلالة!!

ان رحلة الحلم العربي هي اشبه بالرحلة الهلالية القديمة التي تحولت الى سيرة للمكان والبطولة وتصفية الحسابات ولم تكن رحلة حضارية وثقافية طبعا ! اذ نجد المثقفين العرب من اصحاب ومصممي الرحلات قد تلبسوا العقلنة الغربية واصبحوا يفكرون بطريقة مختلفة تماما عن افكار وعصابات ابي زيد الهلالي والزناتي خليفة،وبدأوا يسوقون لنا خطابا مليئا بالوصايا والدعوة الى ضرورة الاستحمام الدائم وا لاكل المتوازن واحترام نظام السير وحرية الاخرين في الحلم والجنس والشتيمة والبكاء على احزاننا الطويلة والعريضة مع جرعات عالية من الحنين والامنيات بالسلامة على شوارعنا وجيراننا وحدودنا مع البغض الاستعراضي للحكومات لانها المسؤولة عن هروبهم الجماعي الى جنان الغرب !

ولم يفكروا طبعا بضرورة تسويق خطاب تعويضي حتى ولو كان على طريقة رفاعة الطهطاوي بكل وصفيته، لانهم ادركوا ان شرقهم العربي مصاب بمرض خبيث وينبغي علاجه بطريقتين اولاهما الكيمياوي الغربي وثانيتهما الاستئصال وكلا العلاجين يقوم على تقنية المحو...وهذا يتفق احيانا مع سياسات الحكومات التي تمارس محوا اخر، يعتمد على زيادة الجرعات الاستهلاكية في حياتنا مع اشهار الكراهية لاي فكرة للحداثة لان هذه الحداثة بدعة وانها ضلالة وبالتالي فا ن الحداثيين هم من اهل النار !!!

لقد تذكرت ادونيس وانا اكتب هذا الموضوع حين تحدث عن فشل المشروع الحداثوي العربي، لان المثقفين العرب اخذوا منجزات العقل الغربي ورفضوا مبادئه وربما رفضوا العقل ذاته وتحولوا الى مثقفي استهلاك لنظريات التحديث والنقد والتفكيك،،فضلا عن انهم رفضوا حتى المنجزات البسيطة التي تحققت مع الاشكال الاولى للدولة العربية في الثلاثينيات والاربعينيات،أي قبل ان تطل علينا دول الانقلابات العسكرية، اذ شهد الزمن الماضي وجود برلمانات حقيقية وتعددية مكشوفة لاحزاب سياسية وليست احزاباً من ورق وفضاءات انتخابية لاتخلو من التزييف طبعا لكنها اقل تزييفا من انتخاباتنا الاستعراضية في عموم الامة العربية !

البعض كان يقول ان تلك الحكومات القديمة هي حكومات ارستقراطية وانها مرتبطة بالامبريالية والاستعمار،وهل ان حكوماتنا الجيدة هي اقل ارتباطا واشد من الولاء حد العظم للغرب ولرأسماله وسياساته وفروضه وقواعده العسكرية واخيرا احتلالاته !

اذن نحن بحاجة الى شرعنة جديدة لمشروعنا الحداثي والى فاعلية قرائية له بعيدا عن معطيات الواقع وحقائق الازمة ، والى منفى ومهجر اكثر صلاحية من المهجر الاستعراضي والجنسي الذي يعيشه مثقفونا، ولعلنا نتذكر في قراءاتنا الاولى عن اسباب تطور النهضة العربية الاولى ( مع الاعتراض على التسمية ) حيث لا نهضة ولاهم يحزنون !!!! المهم ان هناك حراكا ثقافيا وان هناك مسؤولية ينهض بها الابناء،حيث نجد الجسور قد مدها المهجريون بين اوطانهم وعوالم دراساتهم ونقلوا الدرس الى حواضنهم دون حساسيات وتعاليات،او عقد قصيرة النظر كالتي نشاهدها الان بمرارة في حوارنا الثقافي والوجودي،،اذ انشطر الجمع القديم الذي كان يواجه تخلفا واحدا وجهلا وجوعا واحدا واستعمارا واحدا الى طوائف واقوام وملل ونحل وكل منهم يقرأ الواحد القديم بعيون مختلفة تنعكس فيها الصورة حسب ما يلبسه من عدسات ونظارات وتهويمات بفعل فقر الدم الثقافي والعقلي...

ان فشل المشروع الحداثي المعاصر وتفكك اليات الرحيل الى الحضارة واستبدالها برحيل اكثر تعقيدا واكثر توهانا في البحث عن الذات او حتى استعادة مجدها التليد كما يريد البعض! اصبح واقع حال وربما اصبح اكثر هولا وهوانا،،لانه انتج لنا محنة شاملة تشبه محنة ابن رشد حين واجه احتراق كتبه، اذ نجد اليوم من يحرق كل مظاهر الحياة الجميلة ومن يطلق النار على جمال السماء وجمال الارض، ويعلن بطالة كل الافكار التي تركب القطارات ويستبدلها بالافكار التي تركب الحمير....ولا اظن ان هذا الفشل يحتاج الى مسكنات والى كمادات الثلج قدر حاجته الى معالجات حقيقية،تبدأ من الاحساس بالمسؤولية وعدم اليأس،،ومحاولة مد الجسور الصالحة للعبور بين ضفاف مكشوفة ومعلومة، واعطاء الجميع فرصاً متكافئة في البحث عن حلول شمولية لكنها تبدأ بالجزئي والمتيسر ! والعمل الجاد والحقيقي لتحسين مستوى الاداء التربوي والتعليمي واعادة قراءة نظام المناهج الدراسية واعادة الثقة بالمؤسسة الجامعية باعتبارها المؤسسة الام التي تطلق الطيور الى سمائنا وعند شرفات بيوتنا ..وتفعيل دور المجتمع المدني باعتباره مجتمعا رقابيا ومتحررا من عقد الحكومات ونظامها الصارم وكذلك تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الدخل القومي للمواطن وتحسين قدرته الشرائية،،اذ ما فائدة الحديث عن الحداثة مع وجود الجوع والجهل والظلم الاجتماعي وعدم وجود فرص العمل ونظام المعيش والامان الاجتماعي. ان مشروع الحداثة هو مشروع يتأسس على مشاريع اخرى ينبغي ان تكون قاعدته المادية، ولايمكن تأسيسه في الفراغ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ولعل فشل المشاريع الحداثوية والنهضوية السابقة انها كانت تؤسس على الفراغ مع وجود جرعات عالية من الاوهام والغرائز القومية....وبالتالي تنتج لنا ازمات مضاعفة يتزايد ضحاياها مع كل هزيمة حضارية وعسكرية وفكرية...واحسب ان اتساع ظاهرة الفكر الضحية الان في مشهدنا العربي واتساع ظواهر النكوص باتجاه افكار تعويضية واشباعية يمثل في جوهره تراكم ضحايا اليأس من أي مشروع او مغامرة ارتكبتها الحكومات او القيمون على الشأن الوجودي !! دون حسابات حقيقية لمعطيات الوجود...فضلا عن ان اعادة قراءة ظاهرة المنفى في اطار فهم جديد يمنحه توهجا اولا ويثق به ثانيا ، ويحرضه على اعادة شرعنة وجوده كجسر فاعل لحوار حضاري حقيقي نحتاجه في حياتنا وفي تخفيف حدة الصراع الذي يريده البعض صراعا بين سياقين حضاريين تحكمهما عقد الوجود والغياب وابدالها بضرورة الحوار والشراكة في انتاج عالم صالح للجميع .....

ان نقد مشروع الحداثة ليس هو نقد الحداثة كما ورد عند ( علي حرب ) حيث تمثل هذه الحداثة حالة التوهان الذي تعيشه النخب العربية الفاقدة توازنها وضرورتها في الانقاذ من تكرار انتاج السلطات والهيمنات الجديدة

ان الحداثة كما يراها الدكتور علي حرب لم تخرج عن كونها لعبة لغوية اكثر مما هي اجراء ومشروعا،وربما تعكس فشلا كاملا للمثقف النخبوي صاحب الخيالات ومصدر التسلط الجديد والذي بدأ يقترح لمشاريع ما بعد الحداثة باعتبارها نوعا من محاولة تفكيك سلطة العقل او الهذيان الذي يجيز انتاج اشكال اكثر قوة للسلطة ومجازاتها في اللغة والخطاب...

ومن هنا نجد ان مشروع الحداثة الجديد بحاجة الى التاريخ لكي يقرأ دروسه ومحركاته وهزائم قواه وايديولوجياته !!الكي يكون هذا المشروع خارج لعبة الازمة/ازمة العقل واساطيره ! وخارج ازمة الاخر الامبريالي الذي اصبح مصدرا مركزيا لانتاج وتسويق الافكار...

ان فشل المشاريع النهضوية والتنويرية السابقة هو فشل للايديولوجيا التي تقف وراءها وفشل للنخب الثقافية المعزولة عن الناس والتي تملك الثروات والسلطة والتشريع مثلما تمتلك الفكر. اظن ان هذه الملكية هي اساس المشكلة، اذ انحصر تداول هذه المكونات في اطر محدودة جدا !! واصبح موضوع العدل الاجتماعي وتوزيع الثروات وتعدد السلطات وانتاج مفاهيم الحرية والامن السياسي والاقتصادي والثقافي محض خطابات متضخمة في اسطورة السلطة ذاتها بكل اشكالها العسكرية او المدنية بمسحاتها الليبرالية..او الديوغماجية!!

وبالتالي ان هذه السلطة تؤسس لها ايديولوجيا تخص بقاءها....

نحن بحاجة حقا الى صدمة الحداثة التي تضعنا قبالة السؤال الوجودي القديم الذي طرحه شكسبير نكون او لانكون! تلك هي المشكلة..اذ ان تداول وتكرار هذه الصراعات يضعنا دائما امام ايديولوجيا بقاء الانواع صاحبة الامتياز في انتاج محن العقل العربي،اوربما تضع اصحاب الحجر والمنجنيقات امام الحائط المقدس بالاديولوجيا والاوهام والعقائد لكي يتبادلوا الرمي الحر !!!